NPT/CONF.1995/PV.19
13 May 1995

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥

محضر حرفي للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك
يوم الجمعة، الموافق ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ٢١/٠٥

الرئيس: السيد ضانابالا (سري لانكا)

المحتويات

بيان من الرئيس

اعتماد تقرير لجنة الصياغة والوثيقة الختامية

إنهاء أعمال المؤتمر

بيان من الرئيس

اختتام المؤتمر

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال عشرة أيام من تاريخ الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. **وستصدر التصويبات بعد نهاية المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة.**

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٠٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما يعلم الممثلون، فقد استمرت المشاورات طوال هذا اليوم حتى تنهي لجنة الصياغة أعمالها، وقد شاركت فيها بنفسي. وأدرك أن لجنة الصياغة تحتاج الى وقت للاجتماع من أجل وضع تقريرها في صيغته النهائية واعتماده. وأقترح، بناء على هذا، وإذا لم يكن هناك اعتراض، تعليق هذه الجلسة لمدة ساعة لإتاحة الفرصة للجنة الصياغة للاجتماع هنا عقب تعليق الجلسة مباشرة، من أجل اعتماد تقريرها.

تقرر ذلك.

علّقت الجلسة الساعة ٢١/١٠ واستؤنفت الساعة ٢٢/٣٠.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود إبلاغ المؤتمر بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لجمهورية شيلي لدى الأمم المتحدة، تبين بأن شيلي قد استكملت إجراءاتها البرلمانية الرامية الى تمكينها من الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإني أرحب بهذا ترحيبا حارا لأن هذا القرار الهام قد اتخذته شيلي في ختام المؤتمر الذي حضرته شيلي بصفة مراقب.

اعتماد تقرير لجنة الصياغة والوثيقة الختامية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة الصياغة.

السيد ستروالك (بولندا)، رئيس لجنة الصياغة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود عرض تقرير لجنة الصياغة، الذي اعتمدته اللجنة توا، فضلا عن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥: تنظيم المؤتمر وأعماله التي اعتمدتها لجنة الصياغة أيضا وإني أعرضها عليكم حتى يعتمدها المؤتمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تدرك الوفود أنه بالنظر الى تأخر الوقت، لم تتمكن الأمانة العامة من إصدار التقرير بجميع اللغات ولذلك فإن التقرير متوفر باللغة الانكليزية وحدها وسيرد باللغات الأخرى في أقرب وقت ممكن. فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر راغب في الإحاطة علما بتقرير لجنة الصياغة حسبما عرضه رئيس اللجنة؟ إذا لم أسمع اعتراضا فإن المسألة ستقرر على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الإعراب عن امتناني للسفير تادويتش ستروالك، رئيس لجنة الصياغة لما بذله من جهود لا تعرف الكلل لإنهاء أعمال اللجنة.

أنتقل الآن الى البند ٢٠ من جدول الأعمال "النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها". وكان معروضا على المؤتمر مشروع وثيقة ختامية، وهي الوثيقة NPT/CONF.1995/DC/L.1/Add.1 بصيغتها المعدلة، والتي أحيلت الى المؤتمر بموجب قرار إجماعي اتخذته لجنة الصياغة. وإني أدرك أن هناك اتفاقا عاما بشأن هذه الوثيقة. فإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد الوثيقة الختامية.

تقرر ذلك.

إنهاء أعمال المؤتمر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنتقل الآن الى العمل الختامي للمؤتمر، وهو يتمثل في البيانات الختامية للوفود. والمتكلم الأول هو ممثل أوكرانيا.

السيد هريششنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالأمس، أدرجنا أسماء بلادنا في سفر التاريخ، باتخاذ قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وينوه هذا القرار، المتخذ دون اعتراض، بشهور وأعوام من العمل الروتيني المدقق الذي نهض به آلاف من رجال الدولة والسياسيين والدبلوماسيين والخبراء، ويمكن اعتباره بلا ريب انتصارا للحس السليم على الاعتبارات السياسية العارضة والقصيرة الأجل.

وأكد المؤتمر من جديد أن الأسلحة النووية الموجودة حاليا من مخلفات الماضي أكثر من كونها رمزا جوهريا للزهو الوطني، مثلما اعتقد الكثيرون قبل بضعة أعوام فقط.

وأن قيام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان وجنوب افريقيا، التي تخلت طوعيا عن الأسلحة النووية، بالانضمام مؤخرا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد غير تغييرا كبيرا ديناميات الجغرافية السياسية النووية وفتح الطريق لبذل جهود جديدة وبعيدة المدى في ميدان نزع السلاح. ولكن أوكرانيا، بتخليها عن الأسلحة النووية وانضمامها الى المعاهدة، لم توافق على الاستمرار الأبدي للحق القائم للدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك ترساناتها النووية. وبالإضافة الى ذلك، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اقتفاء خطانا والتحرك نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في أقصر وقت ممكن.

وأن الإبطاء بعملية نزع السلاح النووي لأي سبب كان من شأنه أن يشكل خرقا خطيرا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعززت واستعادت حيويتها الآن.

ونأمل أيضا أن يوفر تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعملية المستمرة لنزع السلاح النووي حوافز جديدة للبلدان غير المشاركة، التي لم تتخل حتى الآن فيما يبدو عن مطامحها النووية، للانضمام بسرعة الى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وقد أظهرت أوكرانيا للعالم كله بوضوح، باتخاذها خطوات عملية الطابع الثابت لسياستها في ميدان السلاح النووي. ونحن نشعر بالفخر لأن إسهامنا في تعزيز نظام منع الانتشار النووي قد حاز إعجابا كبيرا من قبل المجتمع الدولي. وسنواصل، على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وبيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي، الوفاء بالتزاماتنا المشتركة بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وسنواصل، في جملة أمور، إزالة الأسلحة النووية القائمة على أراضينا، وهي الأسلحة الموروثة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق الى الاتحاد الروسي، حتى تتم إزالتها تحت إشرافنا.

وفي الوقت نفسه، نتوقع من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة - وهم شركاؤنا في البيان الثلاثي الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وفي المذكرة المؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والمتعلقة بالتأكيدات الأمنية المتصلة بانضمام أوكرانيا الى معاهدة عدم الانتشار - أن يمتثلوا امتثالا كاملا للالتزامات والتعهدات ذات الصلة التي قطعوها على أنفسهم بموجب هاتين الوثيقتين.

وأوكرانيا بعد أن قضت على ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم، تتوقع الآن من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تنضم في أقرب وقت ممكن الى المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. ونأمل في أن تبدأ هذه العملية بعد تصديق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (استارت الثانية).

ونحن مقتنعون بأن المقرر المتعلق بالتمديد اللانهائي للمعاهدة لا بد أن تتبعه جهود متفانية ترمي الى تحقيق توازن بين حقوق والتزامات جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار - أي الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة - لأن ضمان استدامة المعاهدة وفعاليتها في الأجل الطويل لن يكون مكفولا إلا بتحقيق المواءمة بين المصالح الجوهرية للأطراف في المعاهدة.

ومن هذا المنظور، نرى أن المقرر الخاص بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى يعتبر تعبيرا عن الثقة من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي ثقة ينبغي لهذه الدول أن تبررها في المستقبل القريب.

وفي هذا السياق، سيكتسي قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتنفيذ الكامل لأحكام ومبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي اعتمدها المؤتمر دون تصويت، أهمية بالغة.

وسوف يكون التوصل في أقرب وقت ممكن الى اتفاق حول صك قانوني دولي يوفر التأكيدات الأمنية المطلوبة من العناصر الهامة لتحقيق التوازن بين مصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، فإن تقديم هذه التأكيدات سيؤدي الى تبديد الشعور بعدم الثقة بين الأطراف في المعاهدة، ويوفر زخما جديدا للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم بكلمات الرئيس الأسبق جون ف. كنيدي الذي قال في خطاب تنصيبه:

"فلنحرص دائما على ألا نتفاوض بدافع الخوف، على ألا نخاف أبدا من التفاوض".

ويحث وفد أوكرانيا جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على اتباع هذه النصيحة الحكيمة، وتعزيز النجاح الذي حققه مؤتمرنا والسير قدما صوب تحقيق هدف الأمن والاستقرار العالميين على أساس الانضمام العالمي لمبادئ عدم الانتشار ونزع السلاح النووي التي أعدنا جميعا التأكيد عليها أمس واليوم.

السيد كويروس (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد طلب مني نائب وزير خارجية بيرو السفير بونسي فيفانكو أن ألقي نيابة عنه البيان الذي كان ينوي الإدلاء به هذه الليلة. وفيما يلي نص هذا البيان:

"لقد أدت المهارات الدبلوماسية البارزة التي أظهرتموها بلا كلل طوال المداولات التي نختتمها اليوم الى أن يصبح من الممكن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، على الرغم من وجود إصلاحات مشروعة في الرأي حول قضايا معينة. وما فتئت بيرو تسعى بتصميم منذ عام ١٩٩٣ لتحقيق هذه النتيجة الهامة.

"ومع ذلك، ترى بيرو أنه إذا أريد أن تكون هناك أهمية حقيقية لهذا الجهد البارز الذي يرمي الى توطيد القانون الدولي وتعزيزه، فسوف يتعين على المجتمع الدولي أن يغرس التزاما حقيقيا بالفكرة القائلة بأن المعاهدات وقرارات التحكيم لا بد أن تحترم، وأنه لا يمكن ضمان النظام القانوني وسلم الشعوب وأمنها إلا عندما يصبح مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" المصدر الذي تهتدي به جميع الدول بلا استثناء في سلوكها الدولي حيث أننا لا نزال نشهد في كل شهر ألوانا جديدة مفاجئة من الصراعات وأشكالا مختلفة من العنف والفوضى في المرحلة الحالية من التاريخ.

"إننا نرحب بحقيقة أن الهدف النهائي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي قد ساد بوصفه معيارا للعلاقات بين الدول. وإذا أردنا أن نوطد هذا الواقع نهائيا وعلى نحو حاسم، فإن علينا أن نلتزم التزاما قانونيا وأخلاقيا بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار. ويقتضي إنجاز هذه المهمة ذات الطابع الملح والأولوية العالية التزاما ثابتا من جانب جميع الدول الأطراف في المعاهدة، والدول الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة، وذلك وفقا لنص وروح المعاهدة.

"وبشعور متجدد بالثقة والتضامن، اعتمدنا وثيقتين هامتين بشأن المبادئ والأهداف، بالإضافة الى وثيقة أخرى حول تعزيز عملية استعراض المعاهدة. وسوف تكون لهذه الوثائق أهمية أساسية في المرحلة الجديدة التي افتتحها هذا المؤتمر. وتتطلع بيرو بآمال كبيرة الى المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ٢٠٠٠ وإلى العملية التحضيرية المقرر أن تبدأ في غضون عامين من الآن أي في عام ١٩٩٧. ويحدونا أمل وطيد في أن يتحقق بحلول ذلك التاريخ الامتثال الكامل للاتفاقات الواردة في إعلان المبادئ والأهداف. وسوف نعمل بنشاط لبلوغ تلك الغاية في جنيف ونيويورك وفي أي محفل مختص آخر.

"ومن الأساسي أيضا أن نكفل دون إبطاء المشاركة الكاملة لجميع البلدان في هذه المعاهدة: فاستمرار وجود قدرات نووية لا تخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تهديدا منفصا، ونحن على قناعة من أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر ستساعدنا على بلوغ هذه الغاية.

"وأود الآن أن أشير الى حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فكما تعرفون، استطعنا أن ننشيء أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية على وجه الأرض، ومزودة بالضمانات اللازمة في شكل وثيقة ملزمة قانونا وقعتها الدول النووية الخمس. كما أن الإقليم يملك الإرادة السياسية للتحرك قدما نحو إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ومرتبطة، بقدر الإمكان، بالمنطقة القائمة الخالية من الأسلحة النووية، من أجل جعل نصف الكرة الجنوبي كله منطقة من هذا القبيل.

"بيد أن أمريكا اللاتينية لاتزال تواجه مشكلة الأسلحة التقليدية وإيجاد الآلية اللازمة لمراقبة الإنفاق العسكري وتخفيضه حيثما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع الوطني. ولهذه الأسباب، فإن بيرو ترى أنه ينبغي توسيع عدم الانتشار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدون إبطاء ليشمل الأسلحة التقليدية أيضا.

"ولابد من وقف الاتجار غير القانوني في الأسلحة لما له من آثار مزعزعة للاستقرار، ولابد من تدعيم الآلية الدولية لكفالة الشفافية في صفقات الأسلحة الدولية. وقد أيدنا بشدة، لهذا السبب، توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل المخزونات الوطنية والإنتاج المحلي من الأسلحة، علاوة على المشاركة العالمية. إن من شأن ذلك أن يبني الثقة، وهي أساس الصداقة والحوار فيما بين الدول".

السيد ويزنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من دواعي شرفي واعتزازي البالغين أن أتكلم بالنيابة عن البلدان غير المنحازة في الجلسة الختامية لهذا المؤتمر التاريخي. لقد مرت ٢٥ سنة على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. وخلال تلك الفترة، حظيت فعاليتها في وقف الانتشار ودورها في وضع معيار دولي لتحقيق هذا الهدف، بالإطراء على الصعيد العالمي. وما من

شك فـــي أن المعاهـــدة قـــد جمعت بين مصالح الغالبية العظمى من الدول، وكشفت عن التزام بصلاحيتها لا ينفك عراه.

والمعاهدة، بوصفها أهم ما صدر عن مفاوضات نزع السلاح من تشريعات، قد أعطت الشرعية لنظام عدم الانتشار. وهي تعد، بالنسبة للغالبية الكبرى من الدول، الصك الوحيد الذي يكبح عدم الانتشار. ولهذه الأسباب، فقد أسهمت المعاهدة بقدر كبير في الحد من الأسلحة النووية، بيد أن البلدان غير المنحازة تدرك أوجه قصورها أيضا بشيء من اليقظة. فلا يمكن أن ينكر أن المعاهدة فرضت تعهدات غير متماثلة. وهناك انشغال متزايد بشأن الحاجة الى بذل جهود مكثفة للقضاء على الخطر الحقيقي لانتشار تلك الأسلحة، على المستويين الأفقي والرأسي معا. كما اكتسبت مسألة عدم إعاقة سبل التوصل الى استخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية أهمية متزايدة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، رحبت البلدان غير المنحازة بانعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها. إذ أنه يوفر فرصة لا مثيل لها للقيام بتقدير وتقييم أعمال المعاهدة وتنفيذها.

وقد تداولنا على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية حول جميع أوجه المعاهدة، وتصدينا لبحثها بقوة. فعواقبها بالنسبة للمصالح الحيوية لجميع الدول الأطراف غنية عن الذكر. وقد محصنا بعمق خلال هذه العملية أيضا خياراتنا، واجتهدنا في التماس التوصل الى مواقف مشتركة بشأن طريقة الاستعراض والتدابير الفعلية لتعزيز تنفيذ أحكام المعاهدة، وتمديدها بحيث تدفع بجدول أعمال نزع السلاح الى الأمام بدلا من تجميده.

لقد وصلت معاهدة عدم الانتشار اليوم الى مرحلة هامة في مسيرة جهودنا من أجل تحقيق الأهداف الواردة فيها. وقدمت البلدان غير المنحازة، في هذه المساعي، مساهمات بارزة في عمل المؤتمر أفضت الى اتخاذ ثلاثة قرارات هامة بدون تصويت. وهذه القرارات الثلاثة - وهي: مبادئ وأهداف تتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتعزيز عملية استعراض المعاهدة وتمديد المعاهدة - على نفس القدر من الأهمية وتشكل مجموعة مترابطة.

بيد أن مما يؤسف له أن المؤتمر عجز عن اعتماد بيان ختامي، وهو أحد النتائج الهامة المتوقعة من المؤتمر. لقد كان اختلاف الآراء، وخاصة بشأن تقييم واستعراض تنفيذ المعاهدة، أكبر بكثير من أن يفضي الى أرضية مشتركة. ويراودنا الأمل مخلصين بألا يشكل هذا التطور المؤسف بادرة لما قد يحدث في اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمرات الاستعراضية التي اتفقنا جميعا على تدعيمها.

بيد أن البلدان النامية تأمل بشدة بأن يتم التصدي بشكل مباشر للتباينات الكامنة في المعاهدة بشأن نزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وغير ذلك من الأوجه، كنتيجة للقرارات التي اتخذها المؤتمر.

وتشمل أولوياتنا الآن إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكفالة التطبيقات السلمية، واكتشاف عدم الامتثال حيثما وأينما يحدث وبذلك تتحقق المحافظة على الزخم المكتسب المتولد عن المؤتمر من أجل تأييد المعاهدة.

إن ضمان التدفق المنظم للتكنولوجيا التي تمس حاجة البلدان النامية اليها بشدة بدون أن يفضي ذلك الى انتشار للأسلحة يعد قضية ذات أهمية كبيرة للبلدان غير المنحازة. والحاجة ماسة الى صيغة للتعاون تنطوي على استعداد أكبر من جانب البلدان المتقدمة النمو لتلبية احتياجات البلدان النامية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية.

وليس بمقدورنا أن نسمح لعزمنا بأن يذوي. فلنجدد عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا الرسمية التي قطعناها على أنفسنا. ولنجعل هذا المؤتمر يعطي زخما جديدا لجهودنا المشتركة من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ومن أجل السلم والأمن العالميين، ومن أجل رخاء أكبر وأعم. إننا نعلم جميعا أن المخاطر عالية وإن الكثير يتوقف على فعالية جهودنا ونتائجها وعلى إرادتنا في التراضي والتوافق من أجل التوصل الى أرضية مشتركة. لقد أجمعت آراء البلدان النامية على أننا قد توصلنا الى ذلك كله، بل وإلى ما هو أكثر منه حقيقة.

وقد يسَّر من تحقيق هذه الانجازات الى حد كبير ما تحليتم به يا سيادة الرئيس من صبر ومثابرة وطاقة لا تعرف الكلل، ومهارة في معالجة القضايا المعقدة، واستحثاثكم اللطيف للوفود من أجل إبداء المرونة والتوافق، وفوق كل شيء بفضل التزامكم الراسخ بقضية نزع السلاح. إن الثقة التي أوليناها جميعا لكم قد آتت أكلها تماما بالاختتام الناجح لما يعد باعتراف الجميع مهمة صعبة ومعقدة. إننا مدينون لك الى الأبد.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا المخلص للأمانة ولكل من تحمل المسؤولية عن هذا المؤتمر لما أبدوه من تفان ولما قدموه من مساهمات.

السيد ايرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أنهت هذه الجمعية توا أهم مؤتمر متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة في التاريخ. وأود أن أقول، في البداية، إن النتيجة الناجحة التي توصل إليها تدين في جزء كبير منها لكم، سيدي، الرئيس ضانابالا، ولصبركم الذي صقلته التجارب، وبراعتكم الدبلوماسية، وقيادتكم الشخصية وتفانيكم الذي لا يُحد لبناء وثم لتعبئة عملية لاتخاذ القرار تحظى بتوافق الآراء. وبالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، ومن جانبي شخصيا، أتوجه إليكم بالتهنئة القلبية والخالصة. وأهنئ أيضا أعضاء الأمانة العامة المحترفين الذين لا يعرفون الكلل والأعضاء البارعين في وفد سري لانكا الذين ساعدوكم وأسهموا إسهاما كبيرا في النتائج الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر.

فالقرارات التي اتخذها المؤتمر تعبر عن الجهود الضخمة والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. ولم تسد أية مجموعة من الدول أو أية مجموعة من المصالح. وسيلاحظ المؤرخون الذين يراجعون جهودنا أن

الحلول التوفيقية الدبلوماسية التي توصلنا إليها اتسمت بالمهارة، وأن صيغتنا اختيرت بعناية. وأن قراراتنا لم تخل من أوجه الاختلاف.

وبالرغم من ذلك، فإن هؤلاء المؤرخين سيلاحظون أيضا أن الدول الأطراف اتخذت هذه القرارات التاريخية لأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخدم أساسا مصالح الأطراف، والأهم من ذلك، الإنسانية جمعاء. فضلا عن ذلك، سيلاحظون أن إسهام المعاهدة في السلم والأمن الدوليين ازدادت أهميته بعد القرارات التي اتخذناها.

وتبصرنا المتمثل في جعل المعاهدة دائمة هو في الواقع "هدية" للأجيال القادمة وسيحجب وقتا طويلا الخلافات أو التحفظات التي قد تكون ثارت أثناء مداولاتنا في الأسابيع الأربعة الماضية.

وعندما تكلم نائب الرئيس غور من على هذه المنصة أمام المؤتمر في نيسان/ابريل، أعلن أن التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار من شأنه أن يقلل الشك الذي غالبا ما يدفع بالدول الى استحداث الأسلحة أو الاحتفاظ بخياراتها للقيام بذلك. فبالقرارات التي اتخذها المؤتمر قللنا الى حد كبير إمكانية بروز مناخ الشك هذا. لقد صادق المؤتمر بصورة حاسمة على سلطة معاهدة عدم الانتشار وأكد على عزم المجتمع الدولي على تعزيز عدم الانتشار وإضفاء الطابع العالمي عليه وتمديد مبادئه وأهدافه. وما ينتظرنا الآن في المستقبل ليس فقط تقليل الشك المتعلق بالانتشار ولكن أيضا الالتزام بضمان قيام عالم أكثر أمنا وسلامة. وإذا اعتمدنا هذه المبادئ فإننا، بما دللنا عليه من حسن النية والمثالية العملية هنا هذا الأسبوع، يجب أن نتحرك قدما صوب التنفيذ التام للأهداف السامية التي وضعناها لأنفسنا ولمن يأتون من بعدنا.

وتلتزم حكومة الولايات المتحدة التزاما حاسما بالاضطلاع بدورها في دعم نظام عدم الانتشار والشروط والالتزامات التي تنص عليها جميع مواد المعاهدة. وسيعني هذا في المدى القصير مضاعفة جهودنا لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب واتفاق لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن في الوقت نفسه سنعمل على استكشاف طرق لتجاوز التخفيضات الهامة التي نلتزم بها في معاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها. ولن نتخلى - ولا نستطيع التخلي - عن هذه العملية.

وقرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى، واعتماد مجموعة من المبادئ والأهداف من أجل عدم الانتشار النووي، وإنشاء عملية استعراض معززة.

وهذه القرارات توفر لنا إطارا لجهودنا في المستقبل ومبادئ توجيهية يمكننا أن نحكم بها على نجاحنا. وإننا ملتزمون بها وإنه لمما يبعث على الارتياح بصورة خاصة أن الحافز لاتخاذ هذين القرارين - المبادئ والاستعراض المعزز - قد جاء من جانب دولة انضمت مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار، وهي جنوب افريقيا.

وفي حين أن المؤتمر لم يتمكن من إنهاء وضع الوثيقة الختامية، فإن عملية الاستعراض كانت شاملة وكاملة وصريحة. وحسبما بينت عمليات الاستعراض في الماضي، فإن هناك بعض المسائل التي لا يمكننا أن نتوصل بسهولة الى اتفاق بشأنها والتي لم نتمكن فيما يتعلق ببعضها من التوفيق بين الخلافات.

ومن ناحية أخرى، كشفت عملية الاستعراض عن وجود مجالات واسعة للاتفاق أيضا. ووافقنا على مصادقة المؤتمر على خطة "٩٣ + ٢" المقدمة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل وضع ضمانات معززة وذات جدوى اقتصادية. وصادقنا كذلك على أهمية قيمة التعاون الأكبر في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك خصوصا الاستخدام المأمون والكفي للطاقة النووية. ووافقنا على متابعة إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتقيد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار، والتوصل المبكر الى إبرام معاهدة للحظر الشامل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد على أن النتيجة التي أسفر عنها المؤتمر تمثل في الواقع انتصارا هاما لجميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ففي ١ آذار/مارس ١٩٩٥، أشار الرئيس كلينتون الى أن الولايات المتحدة تعتقد بأنه لا يوجد ما هو أكثر أهمية بالنسبة للأمن الدولي من التوصل الى تمديد لا نهائي لهذه المعاهدة، دون أية شروط. وانطلاقا من ذلك الرأي انضممنا الى الأغلبية الساحقة من الأطراف في المعاهدة. ونفهم أن كل دولة ذات سيادة في هذا المؤتمر قد أصدرت حكما تاريخيا؛ ويحدونا الأمل أن تعمل جميع الدول الأطراف الآن من أجل تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة: ألا وهو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد رودريغو (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت الأسابيع الأربعة الماضية حاسمة، وأنتم، السيد الرئيس، نجحتم في تقديم صفقة متماسكة لنا، إن لم تكن مشدودة بشرائط براقة من توافق الآراء، فإنها بالتأكيد مشدودة بخيوط الواقعية التي تدل على التأييد الجماعي للحقيقة التي لا يمكن نكرانها وهي أن معاهدة عدم الانتشار يجب أن يستمر إنفاذها الى أجل غير مسمى بوصفها الأساس الدولي الرئيسي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

فالوثائق التي اعتمدت أمس دون تصويت توفر الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي لما يمكن أن يكون نظاما دائما للأمن يمكنه أن يخدمنا الى أجل طويل في المستقبل. فبيان سري لانكا في المناقشة العامة، الذي أعرب فيه عن تفاؤل حذر بأن نهج توافق الآراء بالنسبة لتمديد المعاهدة كان أساسيا وممكنا قد ثبتت صحته. وإننا ندين لكم، السيد الرئيس، بدين كبير من الامتنان، لمساعدتكم لنا جميعا في تحقيق ما حققناه. وتزداد روعة هذا الانجاز نظرا لعدد المشاركين المنخرطين في العملية وتعقد الشواغل المختلفة، المتعارضة في الغالب، التي كانت الوفود المشاركة في المؤتمر ترغب في التوفيق فيما بينها.

وجميع الوفود تتشاطر النتائج التي تم التوصل إليها البارحة، كما لاحظتم على نحو مثير في عز الظهيرة. فالفلم الغربي المشهور "عز الظهيرة" اختُتِم بمشهد المنتصرين وهم يغادرون البلدة، تاركين المهزومين على بطونهم منبطحين - موتى في الغبار.

واليوم، فإننا، مع ذلك، نختتم مؤتمرا دوليا كبيرا ونحن لا نراقب نهاية الفلم الغربي. فالتوازنات الدقيقة التي تحققت في وثائق المؤتمر والتي ستحيلونها، السيد الرئيس، الى رؤساء الدول ينبغي أن تكون انتصارا نشارك فيه جميعا. فالمهم هو الإحساس بتأييد الجميع للنتائج التي تم التوصل إليها. وجميع الوفود قد ساهمت حقا في هذه النتائج.

وكانت أمامنا ثلاثة قرارات أو مقررات على الأقل تمثل مفاهيم مختلفة للسجل السابق لمعاهدة عدم الانتشار ولمستقبلها. وحدث التمسك بها جميعا عن اقتناع. وتوضح جميعها مدى تعقد الشواغل التي كان على المؤتمر أن يواجهها. ومن الجدير بالملاحظة أن الوفود المعنية لم تتمسك بإجراء تصويت على مواقفها الأساسية، بل اختارت بدلا من ذلك أن تمتثل بصدر رحب للدراسة الجماعية للقضايا العديدة قيد النظر. ومجرد حدوث هذا الاختيار يعد في حد ذاته أمرا له دلالته. وخلال هذه العملية، كان علينا أن نقبل بحلول توفيقية، ومن المرجح أن تكون تكلفة الحلول التوفيقية هذه باهظة بالنسبة للمصالح الوطنية المنفردة للعديد من الوفود. وعلينا أن نراعي تلك المصالح. فهي جزء من النتيجة النهائية تماما مثل النقاط التي تغلبت.

وسنواصل نقاش الطبيعة الدقيقة للنتائج التي خلصنا إليها والآثار المترتبة عليها. وتؤكد القرارات المتعلقة بتمديد المعاهدة على ضرورة التقيد التام بكل أحكامها. وبغض الطرف عن نتيجة تقييم أداء المعاهدة على مدى ربع القرن الأخير، فإننا الآن في مرحلة تمثل بداية جديدة إلى حد ما. إن العالم يختلف اليوم عما كان عليه في الستينات، ويسلم الجميع بأن احتمالات قيام تعاون دولي حقيقي إنما هي أفضل بكثير. ومن ثم، ينبغي حقا أن يكون بلوغ الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هدفا أصبح مناله اليوم أقل بعدا وأقل صعوبة. وببساطة، فإن الرسالة التي تبدت بوضوح أمس إنما تمثلت في "القبول" القاطع بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى و "الرفض" بنفس هذا الوضوح لتمديد بقاء الأسلحة النووية في حياتنا إلى أجل غير مسمى.

إن القرارات التي اتخذناها لتعزيز عملية استعراض المعاهدة لا تهدف إلى إثارة الشكوك حول المعاهدة أو الانتقاص من مرماها، بل تهدف، بدلا من ذلك، إلى توفير إطار مؤسسي دائم يكفل تحقيق الأغراض التي تضمنتها ديباجة المعاهدة ونصوصها.

ولم تعبر الوثائق على نحو يرضي كل الوفود عن بعض الشواغل التي تم الإفصاح عنها خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن آلية الاستعراض المعززة التي اعتمدناها، توفر إطارا مرضيا يمكننا أن ننظر في إطاره في جميع القضايا المتعلقة بتنفيذ المعاهدة في المستقبل.

ومع ذلك، لا مندوحة من أن نعرب عن أسفنا لأننا لم نتمكن من الاتفاق على مشروع الإعلان بسبب ضيق الوقت. وعلينا أن نستفيد من هذه التجربة بأن ندرك بأنه من الضروري أن تستخدم على نحو كامل عملية الاستعراض المعززة المتفق عليها من أجل بناء الثقة بين الدول الأطراف.

والمبادئ والأهداف الواردة في الوثيقة NPT/CONF.1995/L.5 توفر أساسا لدراسة جادة لهذه القضايا وغيرها في مناخ من التعاون الصادق. ومن هذه القضايا تلك المتعلقة بافتقار المعاهدة إلى الطابع العالمي، وهذا من نواقصها الرئيسية. والقرار الوارد في الوثيقة NPT/CONF.1995/L.8 مهم في هذا الصدد.

لقد اتخذنا معا قرارا تاريخيا بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. والنجاح في عمل ذلك دون اللجوء إلى تصويت حاسم لا ينبغي أن يبعث على الرضا عن النفس. فما زال علينا أن نفعل الكثير حتى نكفل تنفيذ المعاهدة تنفيذا قابلا للتحقق حتى يتسنى تمهيد الطريق أمام التوصل في نهاية الأمر إلى عالم خال من الأسلحة النووية يمكن أن يسود فيه الوفاق بين جميع الدول. وبهذا المعنى، فإن عملنا معا قد بدأ توا.

السيد سانيكو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أهم مؤتمر عقدناه هذا العام في مجال نزع السلاح يقترب من نهايته. وقد أسفرت الفترة الشديدة التركيز للمفاوضات والمشاورات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التي قمنا خلالها بالتحضير لمؤتمر الاستعراض والتجديد، كما أسفر المؤتمر ذاته، عن النتائج التي كان يأمل فيها بلدي ويعمل على تحقيقها. وقد أوجدت الدول الأطراف أمس، باعتمادها ثلاثة قرارات بالغة الأهمية بشأن معاهدة عدم الانتشار، مناخا جديدا لنزع السلاح والأمن، وأرست بالتالي أساسا صلبا لبذل المزيد من الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن المؤتمر، باعتماده أمس القرار الخاص بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، والقرارين الخاصين بتعزيز عملية الاستعراض ومبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، قد وطد الأساس القانوني لعدم الانتشار، وأقام آلية ناجعة لتنفيذ المعاهدة روحا ونصا، وحدد مجالات للعمل المتضافر لكل الدول الأعضاء.

وقد أعربت بيلاروس في مناسبات عديدة عن آرائها بشأن الأولويات في مجال عدم انتشار ونزع السلاح النوويين، وشعرنا بالارتياح إذ رأيناها واردة في قرارات المؤتمر. ولا يمكننا وإن كنا لا نستطيع أن نخفي إحباطنا بسبب إخفاق المؤتمر في اعتماد الإعلان النهائي رغم كل الجهود التي بذلناها.

والتاريخ الذي حدده المؤتمر لإكمال المفاوضات بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب إنما يعتبر عاملا بالغ الأهيمة في أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونحن نرى أن هذا المؤتمر قد هيأ الظروف اللازمة لعقد معاهدة صلدة تكون شاملة بحق في نطاقها، وقابلة للتحقق على الصعيد الدولي.

لقد كانت هناك أمثلة محددة على نزع السلاح الحقيقي في الفترة فيما بين المؤتمرات الاستعراضية الأخيرة. وفي ظل ظروف مختلفة، وبطرق مختلفة، اختارت أوكرانيا وبيلاروس وجنوب افريقيا وكازاخستان أن تتخلى عن الأسلحة النووية وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

وقد أعلنت بيلاروس بوضوح، منذ أن شرعت في التوجه صوب الاستقلال، موقفها من الأسلحة النووية وترأست مسيرة نزع السلاح النووي في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وجنبا إلى جنب مع أوكرانيا وكازاخستان، أسهمت بيلاروس في عملية إزالة الأسلحة النووية. وبعد أن أصبحت بيلاروس، طرفا في اتفاق سولت - ١، فإنها تلتزم التزاما صارما بالتعهدات التي قطعتها على نفسها بموجب هذه المعاهدة التي كانت يوما ما معاهدة ثنائية. وقد تبين أن نزع السلاح النووي لدولة غير حائزة للأسلحة النووية عملية صعبة، تنشئ مشاكل سياسية واقتصادية، وتتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة، ولا تحظى بالضرورة بتقدير الجميع. ومع ذلك، تلتزم بيلاروس التزاما صارما بنزع السلاح النووي وتؤيد كل الجهود في هذا الصدد، وستفعل كل شيء ممكن ولازم من أجل اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه.

وفي هذا الصدد، كان من دواعي التشجيع أن نعلم أن الرئيس كلينتون والرئيس يلتسن قد قررا التصديق على اتفاق سولت - ٢ هذا العام. ونحن لا نأمل فحسب أن يكون هذا الهدف قابلا للتحقيق، بل نأمل أن تصبح المحادثات الخاصة باتفاق سولت - ٣ التي طال انتظارها، في متناول البلدين.

وقد ذكر قرار المؤتمر بشأن المبادئ والأهداف، في جملة أمور، احتمال إعداد وثيقة قانونية دولية بشأن ضمانات الأمن للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن رأينا أن ذلك قد يكون تدبيرا ضروريا شريطة أن يعتبر خطوة انتقالية صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

لقد عانت بيلاروس بشدة من آثار ناجمة عن الذرة، وهي تفهم للأسف تمام الفهم الأخطار المهلكة للأسلحة النووية والحوادث النووية العارضة. وهذا هو السبب وراء موقفنا السياسي القوي من عدم الانتشار، ومحاولتنا تدعيم مركزنا كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، حتى نمنع أية محاولات لاستخدام بيلاروس كأرض للمرور العابر لتهريب المواد الإنشطارية. وهذا أحد الأسباب التي جعلتنا نقترح إجراء مشاورات لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا.

وختاما، لقد أنشأ المؤتمر واقعا أمنيا دوليا جديدا ينبغي القبول به وحمايته. وأوجد المؤتمر أيضا زخما ينبغي الحفاظ عليه ومتابعة تنميته.

السيد فوسترفول (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا ينبغي أن نسمح لفشلنا في اعتماد وثيقة ختامية بأن يحجب النتائج الرائعة التي تحققت. فبالأمس ضمنا دوام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفقنا على مجموعة من المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وأنشئ نظام لعملية استعراض محسنة ومعززة من شأنها أن تمكننا من التركيز بقوة أكبر على قضيتين محددتين هما الالتزامات الواردة في المعاهدة وتنفيذ المعاهدة. وهذه المقررات ذات أهمية تاريخية. فهي توفر لنا أدوات أفضل لنشكل بها عالما أكثر أمانا. وتحظى تلك المقررات بتأييد حكومتي التام. ونحن مدينون بهذا النجاح لجهودك ومهارتك وتفانيك يا سيدي الرئيس.

وبالأمس اعتمدنا برنامج عمل لنزع السلاح النووي، ويرد مشروع هذا البرنامج في الوثيقة المتعلقة بالمبادئ والأهداف. ونحن نوافق على التدابير الواردة فيها والأولويات التي تحددها للأعوام القادمة. وفي عام ١٩٩٧ سنجتمع مرة أخرى لاستعراض التقدم المحرز. وفي ذلك الحين ينبغي أن تكون هناك معاهدة شاملة لحظر جميع التجارب النووية سارية المفعول، الى جانب اتفاق يوشك على أن يبرم لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح. وإننا نتطلع الى بذل جهود جديدة لتعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وفي صورة صك ملزم قانونا إذا تيسر ذلك.

ونرحب بالالتزام المتجدد من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتابع بتصميم الجهود المنهجية والتدريجية الرامية الى نزع السلاح النووي، كما جاء في المقرر الخاص بمبادئ وأهداف تتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وفي خضم عملية نزع السلاح المتواصلة والشاملة في السنوات المقبلة، يتمثل التحدي الكبير في كفالة المعالجة الآمنة والسليمة بيئيا لكميات هائلة من البلوتونيوم من الدرجة التي تصلح لإنتاج الأسلحة واليورانيوم الشديد الإثراء وغير ذلك من المواد السامة. وعلينا أيضا أن نوفر معايير مقبولة دوليا للإدارة والمعالجة المأمونتين للنفايات المشعة المتخلفة عن الأنشطة والمنشآت المدنية والعسكرية على حد سواء. وإدارة نزع السلاح هي التحدي الجديد الذي يواجهنا جميعا.

واسمحوا لي أن أسترعي الانتباه الى العلاقة المتبادلة بين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونظرا لأن بلدي يتولى حاليا رئاسة اللجنة التي تعد لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنني أود الإعراب عن القلق إزاء بطء خطى عملية التصديق على الاتفاقية، وحث جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية حتى الآن على أن تنهي عملية التصديق عليها بأسرع ما يمكن حتى يتسنى للاتفاقية أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وختاما، أعتقد أن علينا أن نسلم بأنه لا يوجد صك قانوني أو اتفاق سياسي واحد يكفي بمفرده لوقف انتشار الأسلحة النووية. وأهم عائق في وجه انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو إقامة نظام سياسي دولي جديد يجعل هذه الأسلحة غير ذات موضوع. وفي هذا الصدد، لا غنى عن التعاون الدولي لتسوية المنازعات الإقليمية والمحلية. وينبغي أن تحل الثقة والاستقرار والتعاون محل الريبة والتوتر والغموض في العلاقات فيما بين الدول.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن ارتياحنا لاختتام هذا المؤتمر التاريخي محققا نتائج إيجابية. فالقرار الخاص بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، والمقرر الخاص بمبادئ وأهداف تتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، والمقرر الخاص بتعزيز عملية استعراض المعاهدة، تشكل كلها نتائج قيمة وأساسا متينا لإحراز إنجازات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح في المستقبل، كما أنها تعد إسهاما كبيرا في إقرار السلم والأمن الدوليين.

وترجع هذه النتائج التي توصل إليها المؤتمر، الى حد كبير، الى قدراتكم غير العادية، وقيادتكم واقتداركم ومهارتكم الدبلوماسية وجهودكم المضنية في توجيه أعمالنا، وإننا نشعر بالامتنان العميق لكم.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا لجميع مَن أسهموا في نجاح المؤتمر وهم: المكتب والأمانة في ظل القيادة المقتدرة للأمين العام للمؤتمر السيد برخوسلاف دافينتشي والمنظمات غير الحكومية التي تابعت وعضدت جهودنا وغيرهم كثيرون.

وتؤمن مجموعة دول أوروبا الشرقية الأطراف في المعاهدة إيمانا قويا بأن الـ ١٧٥ مشاركا في المؤتمر لديهم كل الحق في أن يشعروا بالرضا لنجاح جهودنا المشتركة، وأن يشعروا بالثقة في مزيد من متابعة الجهود الرامية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

السيد مارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم الى الوفود الأخرى في الإعراب عن التقدير الشديد لكم يا سيدي الرئيس لأنكم وجهتم هذا المؤتمر التاريخي نحو تحقيق نتائج مثمرة. إننا نحيي قيادتكم الممتازة التي وفرت اللمسة الرقيقة الحساسة والمهنية التي كانت ضرورية من أجل التوصل الى حل للمسائل المعقدة والتحديات التي واجهت المؤتمر. ولا يساورني الشك في أن جميع زملائي في هذا المحفل يشاركونني هذا الشعور.

ويرحب وفدي بالمقرر الخاص بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى، والذي اعتمده المؤتمر دون تصويت بالأمس. وهذه اللحظة التاريخية هي بمثابة تعبير لا يخفى على أحد عن رغبة البشرية - في إقامة عالم أكثر استقرارا عن طريق دوام المعاهدة.

وبينما نحيي المقرر التاريخي المتعلق بمسألة التمديد، فإن وفدي يرى من دواعي الأسف أننا لم نتمكن من اعتماد إعلان ختامي ونأمل بصدق أن تحل القضايا المعلقة التي نعمل جاهدين من أجلها، على نحو مرض وفي أقرب وقت ممكن.

ويجب أن ينظر الى مجموعة المقررات التي اتخذناها على نحو جماعي بالأمس على أنها خطوة أولية صوب ضمان إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا المضمار نحن على اقتناع بأن أهداف هذه المعاهدة لن تتحقق بمعنى الكلمة إلا بدوام التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي وذلك بالتنفيذ الكامل للمادة السادسة.

وعلى الرغم من التخفيضات الجوهرية التي حدثت في الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، فإننا نحث هذه الدول على بذل جهود منتظمة وتدريجية لتخفيض الأسلحة النووية بهدف القضاء التام عليها في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، يأمل وفد بلادي صادقا أن تكون في المقررين الآخرين اللذين اتخذهما المؤتمر - بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع

السلاح النووي، وبشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة - تلبية صحيحة للشواغل المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالعدالة والانصاف.

ولضمان تحقيق عالمية المعاهدة، ها نحن مرة أخرى نناشد البلدان التي لم تنضم بعد الى المعاهدة أن تنضم اليها في وقت مبكر. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى الجهد لتحقيق هذا الهدف بوصفه أولوية قصوى.

ومما يشجع وفد بلادي أن يلمس رغبة قوية في تعزيز الجهود الرامية الى زيادة فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإنني مقتنع من أن قوة الدفع التي تحققت في هذا الاجتماع ستفضي الى التطبيق المبكر لبرنامج "٩٣ + ٢".

وأود أن أؤكد أن شكل معاهدة عدم الانتشار مستقبلا سيعتمد بدرجة كبيرة على مدى تمكننا من النهوض بالتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن المتوقع فيما يخص نظام الرقابة على الصادرات، أن تفضي الشفافية المعززة الى اتاحة المزيد من الفرص للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ونعتقد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة يجب أن تمنح معاملة تفضيلية، فيكفل بالتالي نقل التكنولوجيا الى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي تمتثل بإخلاص لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويلاحظ وفد بلادي بأسف، أن أحد الوفود قد قرر ألا يشارك في اعتماد وثيقة المؤتمر. ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة ليكرر أمله في أن تسهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة طرفا مسؤولا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق أهداف تلك المعاهدة، وذلك بالامتثال الكامل لاتفاق الضمانات الموقع بموجب المعاهدة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الختام، تود جمهورية كوريا أن تكرر التزامها الكامل بتطلعات المجتمع الدولي ورؤياه لقيام عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق التنفيذ الأمين للمعاهدة التي اتفقنا بالأمس على تمديدها الى الأبد.

السيد شاشوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد ثابرنا في العمل الجاد لأكثر من ٢٠ يوما، وها نحن نقترب من نهاية المؤتمر. وقد كان هذا مؤتمرا حقق انجازات، إذ اعتمدنا بالاجماع المقرر الخاص بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومقررا بشأن مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ومقررا بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة وقرارا بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ومما يؤسف له أننا لم نتفق على الإعلان الختامي، لكن جهودنا الرامية الى صياغة هذا الاعلان لم تذهب سدى. فقد تمكنا، عن طريق المشاورات، من تعزيز التفاهم المتبادل وتحديد اختلافاتنا، مما يرسم لنا طريقا ويوفر لنا أساسا لعمليات الاستعراض المقبلة.

إن هذا المؤتمر ذو أهمية تاريخية. فالأسلحة النووية ظهرت للمرة الأولى قبل ٥٠ عاما مؤذنة بدخول الانسانية العصر النووي. وقد سجل دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ منذ ٢٥ عاما مضت بداية الجهود الرامية الى منع انتشار الأسلحة النووية. واليوم، ونحن نقترب من نهاية هذا القرن، ها نحن نحقق التمديد اللانهائي للمعاهدة، ونؤكد من جديد على نحو رسمي أهدافها الثلاثة: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن تمديد المعاهدة خليق بأن يعطي قوة دفع جديدة للجهود الرامية الى تحقيق عدم الانتشار النووي، والحظر الشامل للأسلحة النووية والتدمير التام لها، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

والمؤتمر يدين بنجاحه للجهود المتضافرة من قبل جميع الدول الأطراف في المعاهدة وتعاونها الملموس. فبالرغم من تباين مواقفنا واختلاف وجهات نظرنا حول بعض الأمور، نحن نتشاطر هدفا مشتركا هو توطيد المعاهدة. كما يدين المؤتمر أيضا بنتائجه الايجابية للجهود الدؤوبة لرئيسه السيد ضانابالا الذي أنجز بامتياز، بفضل مواهبه المرموقة وخبرته الدبلوماسية الثرية، تلك المهمة الهامة التي عهد اليه بها التاريخ. وقد أسهم اسهاما حيويا في الاتفاقات التي تسنى التوصل اليها في المؤتمر. والوفد الصيني يتقدم اليه بشكر خاص. كما نود أن نشكر رؤساء جميع اللجان وأعضاء المكتب الآخرين على اسهاماتهم الهامة في المؤتمر. ونعرب عن امتناننا لموظفي الأمانة، بما فيهم المترجمون التحريريون والشفويون وأمين عام المؤتمر السيد دافينتشي، الذي قدم خدمات داعمة استطاع هذا المؤتمر أن يعول عليها تماما.

ها هي الانسانية تقترب من القرن الحادي والعشرين. وإذ نستعرض الماضي ونتطلع الى المستقبل، فإننا نجد أنفسنا مازلنا نواجه مهمة نبيلة تتمثل في تحقيق أهداف المعاهدة من جميع جوانبها، بغاية نهائية تتمثل في بلوغ الحظر الشامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا كاملا. والصين على استعداد للاسهام جنبا الى جنب مع جميع الدول الأطراف الأخرى في جهودها التي لا تكل في هذا السبيل.

السيد كيسلياك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): ها هو المؤتمر التاريخي لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقترب من نهايته. وفي رأي الوفد الروسي أن الوفود جميعا قد قامت بعمل صعب لكنه بالغ الأهمية وضروري لتحقيق التوصل الى اتفاق في أحد المجالات الحيوية في عصرنا. فقد كفلت متابعة بذل جهود مشتركة لضمان الاستقرار والحفاظ على قواعد السلوك المتحضر في العصر النووي، وتهيئة الظروف اللازمة لعملية نزع السلاح النووي، والتعاون الواسع النطاق في مجال الطاقة النووية بأكمله ومن أجل تطوير هذه الطاقة.

واتخذ القرار بأن تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي صمدت لتجربة الزمن ووضعت ما هو الآن قواعد للقانون الدولي معترف بها عالميا تقريبا وتهدف إلى احتواء التهديد بانتشار الأسلحة

النووية، نافذة إلى أجل غير مسمى. وفي هذا الصدد أود أن أسترعي الانتباه إلى البيان المشترك لرئيس روسيا بوريس نيقولايفيتش يلتسين والرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة الذي نشر في موسكو في ١٠ أيار/مايو. لقد ناشد الرئيسان مؤتمرنا أن يجعل المعاهدة دائمة وأكدا التزام بلديهما بموجب المادة السادسة من المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي الذي لا يزال يمثل هدفهما النهائي.

وأعلن الرئيسان أيضا عزمهما على التعاون عن كثب لتحقيق الأهداف الأكبر لمنع الانتشار بما في ذلك النهوض بتنفيذ التزاماتهما بالتعاون مع الأطراف الأخرى في المعاهدة بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي نفس الوقت تنفيذ التزاماتهما بالقضاء على خطر الانتشار. وسنلتزم على نحو ثابت بهذه القرارات.

ونضيف إلى قائمة الإنجازات الرئيسية القرار الخاص بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والقرار الخاص بتعزيز عملية استعراض المعاهدة. بيد أننا نلاحظ لسوء الطالع أن المؤتمر لم يتمكن من الاتفاق على نص إعلان ختامي بشأن تنفيذ المعاهدة خلال الفترة التي انقضت منذ المؤتمر الاستعراضي الرابع.

ومع ذلك نرى أن قدرا كبيرا من العمل قد أنجز فيما يتعلق بربط النُهُج والتوفيق بين التقييمات الخاصة بجميع الأحكام الرئيسية في المعاهدة تقريبا. وكانت روسيا مستعدة لمواصلة العمل بشأن الإعلان ولكن الوقت مضى قبل أن نتمكن من الإنتهاء من ذلك. وعلى الرغم من ذلك وضع أساس جيد للمزيد من التعاون فيما بين الدول الأطراف صوب التنفيذ الكامل للمعاهدة.

أود بالنيابة عن الوفد الروسي أن أشكرك سيدي الرئيس على روحكم المهنية العظيمة وقيادتكم الفعالة لعملنا اللتين جعلتا، إلى حد كبير، من الممكن توحيد صفوف جميع الوفود واتخاذ هذه القرارات التاريخية في ١١ أيار/مايو دون تصويت، على الرغم من الفروق الدقيقة المتعددة والمعروفة جيدا في جميع مواقفنا بشأنها.

أود بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي أن أعرب عن امتناننا لوفد كندا على إسهامه في تقديم الفكرة والمشروع الموازي الخاص بالقرار بالتمديد اللانهائي غير المشروط للمعاهدة وقد أيدهما الاتحاد الروسي منذ البداية.

نود أيضا أن نعرب عن امتناننا لجميع الذين شاركوا في تقديم مشروعنا المشترك. ونشكر أيضا مقدمي المشاريع الأخرى المختلفة عن المشروع الأصلي الذي اقترحته روسيا - على استعدادهم للسعي إلى قرارات متفق عليها، وعلى المرونة والواقعية وتوافق الآراء التي وحدت فيما بيننا في هذا القرار البالغ الأهمية بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للأمانة العامة ولأميننا العام الذي دونه ما كان يمكن لهذا المحفل أن يعمل بفعالية.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان استراليا، السيد الرئيس، ممتنة لكم امتنانا عميقا. إن قيادتكم لمشاورات الرئاسة وإدارتكم لأعمال هذا المؤتمر كانت ممتازة. نود أيضا أن نشكر الأمانة العامة على عملها الكبير في هذا المؤتمر.

لقد صُنع التاريخ بالأمس في هذه القاعة بالقرار الذي جعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة لا نهائية. إن هذا القرار والقرارات المرافقة له بتعزيز عملية الاستعراض واعتماد مجموعة من المبادئ والأهداف لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح، كانت بفضل جميع الدول الأطراف. وكانت أساسية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ولاستمرار السعي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق تعزيز تنفيذ المعاهدة.

ونرحب أيضا ترحيبا حارا باتخاذ قرار الدول الوديعة بشأن عالمية العضوية في المعاهدة، الذي يركز على الشرق الأوسط. لقد كان هدف عالمية العضوية موضوعا أساسيا للمؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو هدف عملت استراليا وغيرها من الدول الأطراف طويلا وبقوة لتحقيقه. وفي ١٩٩٥ يوجد عدد قليل من البلدان خارج المعاهدة ويشهد ذلك على الأهمية القصوى التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المعاهدة. ومن بين الـ ١٨٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة يوجد ١٧٨ دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقد شاركت ١٧٥ دولة من هذه الدول في مؤتمر الاستعراض والتمديد ولم يحدث أبدا أن عقد مؤتمر للدول بهذا الحجم.

والقرارات التي اتخذت بأغلبية ساحقة من أمم العالم ترسل أوضح رسالة ممكنة إلى العدد القليل من الدول - وهي ١٢ فقط وتزداد تناقصا - التي لا تزال خارج المعاهدة، وبصفة خاصة تلك التي تشغل منشآت نووية لا تخضع للضمانات في مناطق التوتر. وهذه الدول لا يمكنها أن تتحمل ولا ينبغي لها أن تتجاهل مطالبة هذا المؤتمر لها بأن تصبح أطرافا في نظام عدم الانتشار وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تخضع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشارك استراليا خيبة أمل كثير من الدول لعدم إمكان أحراز مزيد من التقدم صوب نزع السلاح النووي خلال الحرب الباردة التي دامت سنوات طويلة وبصفة خاصة أثناء الـ ٢٥ عاما من حياة هذه المعاهدة. بيد أن هذا الاتجاه قد عكس في السنوات الأخيرة. وهو في حاجة إلى تعزيز. والمقررات التي اتخذت في ١١ أيار/مايو توضح ذلك: فمن الأهم أن تؤكد من جديد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامها في جميع الأوقات بمنع الانتشار النووي والعمل من أجل وضع برنامج عمل لنزع السلاح النووي، وأن يكون هدفها النهائي تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ولم تقبل استراليا على الإطلاق القول إن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار يضفي بأي طريقة الشرعية على مركز الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الأبد. من شأن ذلك أن يكون خطأ وألا يكون مقبولا وهو لا يعكس ما تنص عليه المادة السادسة من المعاهدة. وبتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، فإن التزام جميع الدول، وبصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي يصبح التزاما لا مفر منه. ولذلك يحدونا الأمل، ونتوقع أيضا، أن تؤدي المبادئ والأهداف التي اعتمدها هذا المؤتمر إلى توطيد التقدم المحرز حتى الآن، وإلى تعزيز التقدم المعجل في مفاوضات نزع السلاح التي تجري حاليا وأن تؤدي أيضا إلى اتخاذ خطوات إضافية مبكرة وبصفة خاصة وضع نهاية دائمة للتجارب النووية بحلول عام ١٩٩٦.

يضطلع هذا المؤتمر أيضا باستعراض كبير لعمليات المعاهدة. ونأسف لأنه لم يكن من الممكن أن ينعكس المعيار الكامل لذلك الاستعراض في هذه المناسبة في الوثائق الختامية للمؤتمر. وتنظر استراليا دائما بجدية إلى عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤيد تأييدا قويا القرار الذي اتخذه هذا المؤتمر بتعزيز تلك العملية في المستقبل.

وقد أسفر المؤتمر عن نتائج بالغة القيمة وردت في كل من وثيقة المبادئ والأهداف وفي أعمال اللجان الرئيسية، وهي تنطوي على دعم الأعمال الجارية من أجل تعزيز آلية التحقق للمعاهدة؛ ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمصادقة بشكل نهائي على أن يستند تقديم جميع الإمدادات النووية الجديدة إلى الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، إلى قبولها لكامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتعزيز التدابير التي تضمن تهيئة مناخ آمن للتجارة وللتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ والمصادقة على الدور الحيوي لمجلس الأمن لضمان الامتثال للالتزامات المترتبة على عدم الانتشار؛ والمصادقة على القيم التي تنطوي عليها الترتيبات الإقليمية لعدم الانتشار مثل ترتيبات المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بجنوب المحيط الهادئ أي في منطقتنا نحن.

وتطرق المؤتمر كذلك إلى اهتمامات الدول الأطراف فيما يتصل بالأمان النووي، ومعالجة النفايات، ونقل المواد النووية، وهذه الأخيرة لها أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة.

ويفاخر وفدي بمشاركته في هذا الحدث، الذي يعتبر مرحلة حاسمة من التاريخ المعاصر. وباعتبارنا شركاء في هذه المعاهدة، فإننا نتقاسم مسؤولية جماعية لتعزيز عملياتها، ولمنع الانتشار، والسعي من أجل نزع السلاح وتحقيق الانضمام إلى عضوية المعاهدة على نطاق عالمي. وبتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، وبإدخال تغييرات رئيسية ضرورية عليها، وتعزيز آلية استعراضها، وتحديد أهدافنا المشتركة من أجل المستقبل بإنجاز هذه الأشياء نكون قد وفينا بالتزاماتنا المشتركة على أفضل نحو نستطيعه في هذا الوقت. ولقد أجبنا على الذين يتساءلون عما إذا كان التمديد اللانهائي للمعاهدة لن يؤدي إلى حدوث أي تغيير. فقد حدث التغيير بالفعل وسوف يحدث.

السيد مايور (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ذروة مؤتمر انطوى على مشاركة رائعة من جانب الدول، مؤتمر أثار اهتماما هائلا وآمالا عريضة وإن يكن قد أثار كذلك الشكوك لدى بلداننا ولدى الرأي العام، نستطيع أن نرحل بينما يخالجنا الإحساس بأن مهمتنا قد أُنجزت.

وعلى وجه التأكيد، لم تتحقق تسوية جميع المشاكل. وكان من المستصوب لنا في هذا المساء أن نعتمد وثيقة ختامية حول النظر في المعاهدة تلخص نتائج مناقشاتنا المستفيضة، واستنتاجاتنا بشأن سير العمل بالمعاهدة وتوصياتنا حول مستقبلها. ولكننا، من خلال توافق الآراء ودون مواجهات معاكسة كان يمكن أن تهدد مصداقية المعاهدة، حققنا معا هدفا نتقاسمه وهو الحفاظ على نظام قوي مضمون البقاء لعدم الانتشار. لقد وحدنا المعايير الدولية، وجددنا بشكل نهائي، بل وأوضحنا تماما، التعهدات التي لا يمكن إرجاء تنفيذها إلى أجل غير مسمى.

وقد رحب وفدي بصورة خاصة بالمبادرات التي قدمتها كل من جنوب افريقيا والمكسيك. ويتماثل العديد من عناصر تلك المبادرات مع وجهات نظر سويسرا التي أعربت منذ البداية عن أملها في أن يقترن قرار التمديد بنصوص موجزة ودقيقة تشير إلى المبادئ والآليات والتعهدات الأساسية لأطراف المعاهدة وتعززها.

إن إعلان المبادئ الذي يضع في اعتباره، إلى درجة كبيرة، الاهتمامات التي أعرب عنها وفدي في بداية المؤتمر، يفتح آفاقا ويقيس مدى التقدم المحرز ويحفز الجهود من أجل تحقيق جميع أهداف المعاهدة. ومن الواضح تماما أن القرار الذي اتخذ بالأمس يجب ألا يكون تمديدا لا نهائيا للوضع الراهن، وخصوصا فيما يتعلق بامتيازات الدول النووية.

سيدي الرئيس، إذا كان مؤتمرنا قد تمكن من تحقيق أهدافه، فإن الفضل يرجع إلى التزامكم وشجاعتكم وبراعتكم. وكثير من المؤيدين جديرون بالتهنئة كذلك، ولكنكم تحتلون مكان الصدارة.

إننا نرجو أن تكلل جهودنا بالنجاح، ليس اليوم فحسب، ولكن غدا وما بعد غد كذلك، عندما تحتاج جميع الأطراف إلى التمسك بالتعهدات التي قامت بتجديدها وإلى تحويلها إلى عمل ملموس لإحراز التقدم السريع على الطريق المؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن المجموعة الغربية، أود أن أعرب عن عميق شكري وتقديري للطريقة التي أدرتم بها هذا المؤتمر. لقد يسرتم تحقيق إنجاز هام وهو الاتفاق على تمديد المعاهدة بإحساس مجدد بالهدف والالتزام من جانب جميع أطرافها. وسوف يستمر نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى، مما يتيح التحقيق الكامل لجميع أهدافها وهي: عدم الانتشار ونزع السلاح وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأنا على يقين من أن هذا الإنجاز لم يكن ممكنا دون قيادتكم الماهرة. لقد كان إحساسكم المستقر بالهدف، وجهودكم الدؤوبة من أجل تحديد العناصر التي توحد بيننا، مصدر إلهام لنا جميعا. ولقد أوتيتم الشجاعة على أن ترسموا بأنفسكم

أسمى الغايات الممكنة وأن تلتزموا بها. ويسرني أننا أوتينا جميعا الشجاعة على السير على خطاكم. وأنا على ثقة من أن أحدا لم يكن يستطيع أن يضطلع بهذه المهمة على نحو أفضل، وأن التاريخ سيشيد بذكركم.

ومع سروري لأن المؤتمر قرر، دون تصويت، تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، فإن المجموعة الغربية تأسف لعدم اتساع الوقت للاتفاق حول استعراض المعاهدة. ومن جانبنا، كنا على استعداد لمواصلة البحث. ونحن نولي أهمية عظمى لعملية الاستعراض. وقد ساهمنا مساهمة كاملة في المناقشة وعملية الصياغة. كما أننا نعلق أهمية على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالأمس حول تعزيز عملية استعراض المعاهدة. ونؤيد الاتفاق وسنقوم بدورنا كاملا في المستقبل، كما فعلنا في الماضي وكما فعلنا في هذه المناسبة.

وأود كذلك أن أعرب عن شكر المجموعة وتقديرها العميق للعمل الذي اضطلع به فريق الأمانة العامة الذي ساعد الرئيس طوال فترة انعقاد هذا المؤتمر. وقد أظهر أفراده أيضا تفانيا ضخما ومقدرة عالية على العمل الشاق، كما أنهم فعلوا ذلك، وبدرجة جد ملحوظة، بروح دعابة عالية وطيبة. وأود أن أذكر، بصفة خاصة، الأمين العام للمؤتمر السيد دافينيتش، والسيدة هوب، والسيد فريزر، والسيدة ايكيغايا والسيدة نغ. ولكني أعرف أن هناك آخرين كثيرين تساوت أهمية أدوارهم في مجال ضمان كفاءة وفعالية عمل الفريق.

وختاما، ومرة أخرى بالنيابة عن المجموعة الغربية، أود أن أؤكد أننا نعتقد أن قرار تمديد المعاهدة دون تصويت يدين بالفضل لروح التعاون فيما بين المجموعات الإقليمية المختلفة. وهذا هو الذي كلل جهودنا بالنجاح. سيدي الرئيس، أعضاء الأمانة العامة الدؤوبين، الزملاء الموقرون، شكرا لكم.

السيد العربي (مصر): مع نهاية أعمال مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها كان وفد مصر يتوقع ويرجو أن ينجح المؤتمر هذه المرة في اعتماد الإعلان الختامي للمؤتمر، وفي الاتفاق على صياغة يتفق عليها لتقارير كافة اللجان بشكل يعكس أهمية هذه الدورة. لكن النتيجة النهائية أتت مخيبة للآمال. فلم ينجح المؤتمر في اعتماد الإعلان الختامي وفي اعتماد تقارير اللجان الثلاث. وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي يتعثر فيها المؤتمر في إصدار الإعلان الختامي إلا أننا كان يحدونا الأمل. وقد أصدر المؤتمر بالأمس قرارا بدعم آلية المراجعة كان يحدونا الأمل أن نبدأ في تطبيقها اليوم باعتماد الإعلان الختامي، إلا أنه يبدو أن البعض قد تصور خطأ أن المؤتمر، وقد أصدر قرار تمديد المعاهدة، قد أدى الغرض الذي انعقد من أجله. وأرجو ألا يكون هذا المفهوم الخاطئ مؤشرا حول مدى نجاح المعاهدة في تحقيق أهدافها، وحول مستقبل مجهودات نزع السلاح بصفة عامة.

لقد طالبت مصر في بيانها الافتتاحي لدى بدء أعمال هذا المؤتمر بالربط بين عملية المراجعة من جهة وعملية تمديد المعاهدة من جهة أخرى في محاولة لإعطاء الإشارة الصحيحة إلى أن استمرار معاهدة عدم الانتشار في أداء دورها رهن بتنفيذ التزامات الدول النووية والدول غير النووية على حد سواء. إلا أن النتيجة الحالية وعدم الاتفاق على مراجعة على هذا النحو يثيران القلق العميق حول مدى

احترام الدول النووية لالتزاماتها، خاصة بعد المد اللانهائي للمعاهدة، وأن هذه النتيجة تؤكد وجهة نظرنا المعارضة للتمديد اللا نهائي للمعاهدة، والتي عبرنا عنها في بياننا أمام المؤتمر أمس.

وأود الإشارة إلى أن هذا الفشل قد تكون له آثار إقليمية سلبية تتمثل في زيادة سباق التسلح النووي في مناطق التوتر مما يزيد من تفاقم المشاكل الإقليمية. وبالفعل اهتم المؤتمر بالبعد الإقليمي، وأصدر بالأمس قرارا يدعو فيه إلى انضمام كافة دول الشرق الأوسط للمعاهدة ولوضع مرافق اسرائيل النووية تحت الإشراف الدولي، ويدعو كذلك إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ومن باقي أسلحة الدمار الشامل.

ونرجو اليوم بعد أن تم تمديد المعاهدة وبعد أن تعثرت أعمال المؤتمر حول المراجعة نرجو أن تتكاتف جميع الأطراف لتنفيذ ما اتفق عليه بالأمس، وبصورة عاجلة.

وأدعو من فوق هذا المنبر باسم مصر إلى ضرورة النظر إلى الأمام، وأن نعمل معا لدعم المعاهدة وتحقيق عالميتها كشرط أساسي لمصداقيتها ولضمان مستقبل البشرية من ويلات ودمار الأسلحة النووية.

وختاما يود وفد مصر أن يتقدم لكم بالشكر العميق على كافة المجهودات التي بذلتموها في محاولات تقريب وجهات النظر وعلى الأسلوب الرائع الذي اتسمت به قيادتكم الحكيمة لهذا المؤتمر. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشكر أمين عام المؤتمر وأعضاء الأمانة على مجهوداتهم المتميزة طوال أعمال هذا المؤتمر.

السيد ايريرا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتيحت لي الفرصة بالأمس، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه، للإعراب عن الارتياح إزاء القرار الرئيسي الذي اتخذه المؤتمر وعمق الامتنان الذي ندين به لكم.

وإذ يقترب المؤتمر من نهايته، اسمحوا لي بالإعراب، باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة إليه مرة أخرى، عن الأفكار التي تراودنا لحظة اختتام عمل المؤتمر. إننا نأسف لعدم إمكان اعتماد إعلان ختامي يتضمن تقييما مشتركا لنظرنا في المعاهدة. وأكثر ما يدعونا للأسف هو أن ثلاث لجان تابعة للمؤتمر كان يرأسها أعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول المنضمة إليه، ولم يدخر هؤلاء الأعضاء جهدا في سبيل تحقيق تلك الغاية. لقد كان هذا المؤتمر أيضا مؤتمر استعراض وقد نفذ ذلك الدور بمهارة مهنية. وأتاح الفرصة لإجراء مناقشة عامة بشأن كافة جوانب المعاهدة.

وخلال أعمالنا، سلطت الأضواء على الخلافات، ولكن هذه الخلافات قد أجليت كما خفضت في بعض الأحيان. فأمكننا بذلك أن ندرك أن لدينا في نقاط رئيسية كثيرة مصالح مشتركة وأن نهجنا متقاربة إلى حد كبير، كما أنها تلتقي أحيانا. وأتاحت لنا نقاط الالتقاء تلك اعتماد المقرر الخاص بمبادئ وأهداف

عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وأتاحت نفس نقاط الالتقاء هذه التوصل بسرعة كبيرة إلى اتفاق على ضرورة تعزيز استعراض العملية في المستقبل.

حقيقة أن الوقت لم يتوفر لدينا لكي نضع في صورة نهائية جميع الوثائق المتصلة بالاستعراض، ولكن لا ينبغي لنا أن نستخلص من ذلك نتائج سلبية. وربما لم ننجح في التوصل إلى اتفاق تام بشأن تقييم الماضي، ولكننا حققنا اتفاقا أساسيا على إمكانيات المستقبل. ونحن متحدون في الرأي، بصفة فردية وجماعية، على تنفيذ المعاهدة بكافة جوانبها، بما في ذلك عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ونزع السلاح.

لقد أردنا أن نوفر لأنفسنا وسيلة لتحقيق هذه الغاية وذلك من خلال مبادئ وأهداف معلنة بوضوح وعملية استعراض متجددة ومعززة. وإذا كانت المقررات التي اتخذناها بالأمس تدلل على توفر إتفاق أساسي على إعطاء المعاهدة صفة الدوام التي كانت تفتقر اليها، فإن هذه المقررات تشهد أيضا على إرادتنا المشتركة والقوية أيضا على أن نواصل ضمان تنفيذ المعاهدة في عالم جديد.

ولا بد أن يكون كل واحد منا هنا متيقنا من تصميم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة اليه على المحافظة على حيوية هذا الرصيد المشترك، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعتبر الإعلان الذي صدر مساء اليوم بانضمام شيلي الى المعاهدة والذي يرحب به الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة اليه دليلا آخر على ذلك. ويشهد ذلك الانضمام على استمرار التقدم صوب بلوغ هدف عالمية المعاهدة الذي نتوق جميعا بشدة الى تحقيقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نصل الى نهاية البيانات الختامية وكذلك الى نهاية أعمال المؤتمر.

بيان الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أتيحت للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الفرصة للقاء فريد حقا مع التاريخ. فقد خرجنا من هذا الملتقى ليس فقط بالتمديد اللانهائي لمعاهدتنا بل أيضا بتعزيزها بشكل كبير بالتضامن الذي أيدته الدول المنضمة للمعاهدة والمشتركة في هذا المؤتمر وبالتزامها التام بأهداف المعاهدة وبضرورة تحقيق عالميتها والتصميم الجماعي على تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وبذلك يكون هذا المؤتمر التاريخي قد أنهى أعماله باتفاق تاريخي.

لقد اختتمنا أعمال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ المعني باستعراض وتمديد هذه المعاهدة بعدد من المقررات بالغة الأهمية. وتعتبر الحقيقة المتمثلة في أن هذه المقررات أمكن التوصل اليها دون تصويت بمثابة تصويت بالثقة في النظام السياسي والأمني الذي تعززه معاهدتنا، التي تعد الميثاق الأمني العالمي الوحيد الذي يحظى بعضوية شبه عالمية. ولست أرغب في أن أفرض تفسيري

في هذا الصدد لطبيعة أو مضمون الاتفاق الذي تم التوصل اليه. إلا أن من واجبي باعتباري رئيسا للمؤتمر أن أبرز أهمية إنجازنا الجماعي والحاجة الى أن تقوم جميع الدول الأطراف بتعزيز وتنفيذ تلك المقررات الهامة.

ومن المهم أيضا بالنسبة لنا جميعا أن نتذكر دائما أنه لم يكن بيننا فائزون أو خاسرون في هذا المؤتمر، وإنما المعاهدة هي الفائز. ولم يكن توصلنا الى هذا النجاح نتيجة لجهد وفد واحد أو مجموعة واحدة، فقد ساهمت جميع الوفود والمجموعات في النجاح الذي حققناه جميعا للمعاهدة ولأنفسنا. ولهذا، ليست هناك مدعاة للاغترار بالنفس والرضا الزائد عن أداء الدول الأطراف في المعاهدة في الماضي. وهناك مدعاة أقل للاسترخاء في مسعانا من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق القضاء التام على تلك الأسلحة عن طريق حظرها وتعزيز التعاون في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولا يجدي كثيرا أن نتجادل في أمر تحديد ما هو ملزم قانونا وما هو ملزم سياسيا. فالأهم من ذلك أن الدول الأطراف استطاعت من خلال مفاوضات حساسة ومضنية أن تضع اتفاقا استشرافيا متوازنا تلتزم بتنفيذه بطريقة منهجية وتدريجية.

وستقوم هذه الدول بشكل دوري باستعراض وتقييم تنفيذ هذه الحزمة المتكاملة من المبادئ والأهداف بالإقتران مع أحكام المعاهدة. وستكون عملية الاستعراض والتقييم هذه عملية مستمرة ومنتظمة وذات وجهة عملية. كما تم وضع الهيكل الأساسي المؤسسي المطلوب لتنفيذ هذه العملية. وتشكل كل هذه العناصر للحزمة المتكاملة المتفق عليها الإطار اللازم لتعزيز أهداف نظام المعاهدة، التي يعتبر دوامها أمرا أساسيا للنظام الأمني للعالم في المستقبل.

وسوف تكفل عملية الاستعراض المعزز التي أرسينا أساسها تركيزا أكبر على مؤتمرات الاستعراض في المستقبل وعلى لجانها التحضيرية. فهذه المحافل القادرة على المساءلة النشطة ستؤدي دورا أكثر حسما في تنفيذ المعاهدة مما حدث في أي وقت مضى. وعلينا، باعتبارنا الدول الأطراف في المعاهدة، أن نكفل أقصى استفادة ممكنة من آلية المساءلة هذه في الوفاء بالتعهدات الواردة في المعاهدة.

وقد أصبحت معاهدتنا دائمة نتيجة للأعمال التي أنجزناها في هذا المؤتمر. ودوام المعاهدة هذا ليس دواما لالتزامات غير متوازنة، كما أنه ليس دواما لفصل عنصري نووي بين من يملكون الأسلحة النووية ومن لا يملكونها. وإنما ما يمثله دوام المعاهدة هو حرصنا الجماعي الصادق على دوام حاجز قانوني دولي ضد انتشار الأسلحة النووية، حتى يمكننا جميعا أن نمضي قدما الى الأمام في مهامنا الرامية الى بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود أن أبرز الرسالة الواضحة بجلاء والبازغة من هذا المؤتمر وهي أن عدم الانتشار ونزع السلاح لا يمكن تحقيقهما إلا معا. ولا يتحقق أي منهما على حساب الآخر. وقد أعربت الوفود عن تأييدها القوي للمعاهدة باعتبارها أساسا قانونيا لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح. وإن النتيجة النهائية لمؤتمرنا تبلور تلك المشاعر، وتوفر إطارا أساسيا وقانونيا ومؤسسيا لترجمتها الى واقع حي بطريقة منهجية وتدريجية

يتسنى التحقق منها. وبصفتي رئيسا للمؤتمر، أحث جميع الدول الأطراف الآن على أن تمضي قدما وبسرعة في تنفيذ هذه الحزمة المتكاملة الهامة.

وفي بياني الافتتاحي عند قبولي شرف ترؤس هذا المؤتمر التاريخي، قلت إن أمامنا فرصة تاريخية لإسماع صوتنا ضد تملك الأسلحة النووية واستخدامها بالنسبة لجميع الدول وفي كل الأزمنة. ولقد أطلقنا هذا الصوت، وسيسمعه كل العالم ويتردد صداه لسنوات طويلة مقبلة. وسوف يثبت التحقيق النهائي لهدف نزع السلاح النووي حكمة المقررات التي اتخذها مؤتمرنا هذا.

وإذ أؤكد على أهمية النتائج التي تحققت، أود ألا أقلل من أهمية الشواغل والاختلافات التي كان علينا أن نسلم بوجودها، لأن ذلك لن يكون منصفا للوفود التي قدمت تنازلات توفيقية مخلصة، كما أنه لن يكون لمصلحة المعاهدة. بيد أن حقيقة أن الوفود أبدت استعدادا وقدرة على أن تعالج بصراحة شواغلها الأمنية الأساسية، وأن نتفاوض على حلول توفيقية قابلة للنجاح في إطار المعاهدة - هذه الحقيقة تمثل تأكيدا مجددا بأن المعاهدة أصبحت فعلا إطارا أمنيا يستند الى قاعدة عريضة حقا.

وعلى الرغم من عدم وجود بيان ختامي بسبب ضيق الوقت وعدم الاتفاق على أجزاء معينة من تقارير اللجان الرئيسية، وخاصة اللجنة الرئيسية الأولى، فإن اللجان الرئيسية الثلاث استطاعت التوصل الى اتفاق عام حول عدة مسائل هامة تعالج نزع السلاح وعدم الانتشار والضمانات وتأكيدات الأمن السلبية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وسيوفر ذلك مدخلات لا تقدر بثمن في تنفيذ قرارات هذا المؤتمر، ولا سيما في تعزيز عملية الاستعراض.

لقد سادت روح التعددية ونهج توافق الآراء على السياسات الباعثة على الانقسام والضيّقة الأفق. وكانت العملية الشاقة المتعلقة بتوسيع مجال الاتفاق من خلال التشاور والتوافق، أكثر إثمارا في نهاية الأمر من الإقناع باستخدام قطع متفرقة من الأوراق. لقد حقق شهر من العمل الشاق والمفاوضات المعقدة صفقة سياسية تبشر بفتح إضافي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وتمثل الأهداف والمبادئ المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، جنبا الى جنب مع تعزيز عملية الاستعراض، والمرتبطان بشكل لا ينفصم مع القرار الخاص بتمديد المعاهدة، وسيلة استكشاف لعالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، قدمت المنظمات غير الحكومية خدمات جليلة لمعاهدة عدم الانتشار، وذلك بالتشجيع على تحقيق المزيد من التقدم صوب أهداف المعاهدة، وتقديم الآراء بهذا الشأن وتجميع التأييد الشعبي والدعوة إليه. وأود أن أوجه الى تلك المنظمات تحية مخلصة على تفانيها في هذا الصدد.

ويجري بازدياد إدماج خبرات وإمكانات المنظمات غير الحكومية في مختلف المساعي البشرية داخل الدول وفيما بينها، بما في ذلك ما يجرى في سياق الأمم المتحدة. لذلك ينبغي تحسين ترتيبات التواصل فيما بين المنظمات غير الحكومية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ومن أجل ذلك، يمكن إيلاء

النظر في إمكانية قيام المنظمات غير الحكومية بتقديم عروض الى المندوبين، كتابة أو شفاهة، لمدة يوم إلى يومين، ومن شأن ذلك أن يشجع أقصى قدر من تبادل الأفكار بين المنظمات غير الحكومية والمندوبين أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمرات الاستعراضية. ويمكن لمركز نزع السلاح أن يتولى تنظيم هذه الاتصالات المحسنة.

واسمحوا لي، قبل أن أختتم كلمتي، بأن أوجه الشكر الى رؤساء اللجان الرئيسية، ونواب الرئيس وغيرهم من المسؤولين على ما قدموه لي من تأييد ومشورة في الاضطلاع بالمهام المتعلقة بإدارة هذا المؤتمر. كما أود أن أتوجه بالشكر الى الأمين العام وموظفيه المتفانين على ما قاموا به من عمل رائع في هذه الظروف الصعبة. واسمحوا لي أيضا أن أوجه الشكر الى موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين وإلى جميع موظفي الأمانة العامة الآخرين الذين كانت خدماتهم لا غنى عنها وإن لم تظهر للعيان. وأود، فوق كل شيء، أن أتوجه مخلصا بالشكر الى جميع الوفود الذين قدموا تأييدهم وتشجيعهم بدون تحفظ لما بذلته من جهود لالتماس التوصل الى اتفاق. لقد ألهمتموني جميعكم فيما كنت أشعر به من اقتناع بشأن الحاجة الى اتباع نهج توافق الآراء لدى اتخاذ القرارات. لذلك، فإنني أدو الاعراب عن عميق امتناني لجميع الوفود على ما قدمته لي في جميع الأوقات من تأييد وما أبدته من مرونة وتعاون.

اختتام المؤتمر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن اختتام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

رفعت الجلسة في الساعة ٠٠/٢٥ من صباح يوم السبت الموافق ١٣ آيار/مايو ١٩٩٥.